

الابعاد التنموية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

محمد طالب محارب العيساوي

أ.د. صبحي أحمد مخلف الدليمي

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

في هذا البحث تم دراسة الابعاد التنموية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك، مع وضع الاستراتيجيات التنموية المستقبلية الملائمة لتطوير مستويات التنمية المكانية في محافظة كركوك. وذلك من خلال دراسة الاثار الاقتصادية في محافظة كركوك ومن خلال النتائج التي تم توصل اليها تبين لنا أن منطقة الدراسة تمتلك أنشطة صناعية كبيرة وتمتيزة ذات طابع تصديري على مستوى القطر، حيث أسهمت تلك الأنشطة بدور كبير في تطوير الهيكل الاقتصادي في منطقة الدراسة الا ان هذا الدور تراجع بعد احتلال العراق للاعتبارات عديدة أثرت بشكل سلبي على تراجع دور تلك الأنشطة في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية في منطقة الدراسة.

Abstract

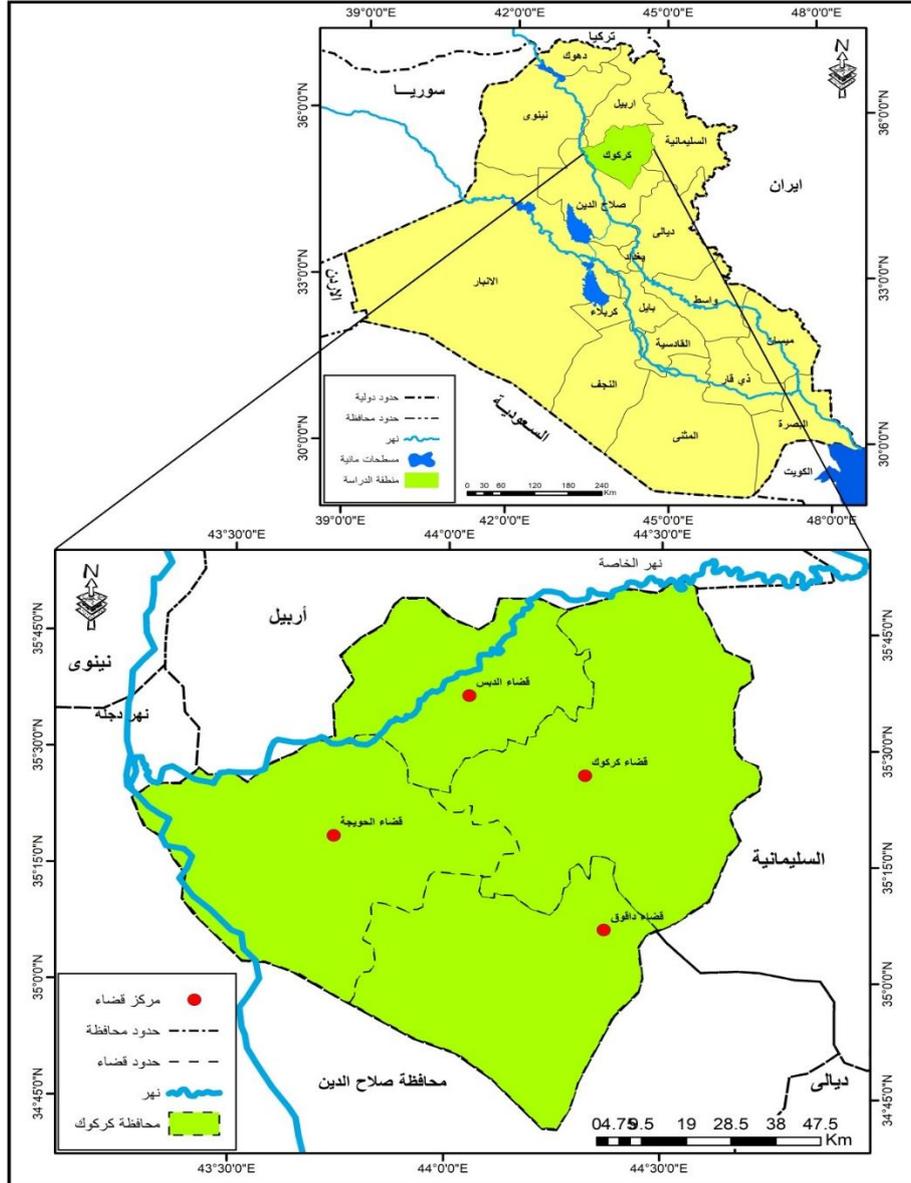
In this research we have studied Developmental effects for major in industrial facilities in Amiria district in Fallujah with put the suitable development strategies for futurism to develop the levels of place development in Amiria district in Fallujah . and that through the study of economic ,constructions and servicing effects in Amiria district fallugah .and through the results which we have got it discerned for us that the area of study has abig activities and distinctive which industrialized and has export character upon the level of the country. Whereby that activities participated before 2003 ,by developing the economic structure and construction in the area of study .and this development backdown after the Iraq occupation for many considerations effected passively on backdown in role of that activities in enhancing the chances to develop the levels of place development in the area of study.

يعد النشاط الصناعي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الذي تعتمد عليه الأقاليم والدول في بناء إقتصادياتها وتطوير قطاعاتها الخدمية، لما يمتلك هذا النشاط من الإمكانيات العالية والقدرة الكفيلة لتطوير الواقع الإقتصادي، فالإقليم حينما يمتلك نشاطاً صناعياً متطوراً يكون قادراً على توفير المتطلبات الأساسية للبناء والتقدم لسكانه ويمكنه من رفع المستوى المعيشي، لهم ويمكن من خلاله إحداث تغييرات إقتصادية جديدة، يحدث ذلك من خلال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والإقتصادية المتاحة للنشاط الصناعي في الإقليم، وتوظيفها لصالحه عندها تنعكس نتائجها وآثارها الإيجابية المختلفة في تنمية الإقليم إقتصادياً.

ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع الدراسة (الابعاد التنموية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك)، حيث تتحدد أهمية الدراسة من خلال امتلاك منطقة الدراسة أنشطة صناعية كبيرة ومتميزة على مستوى القطر وكان لها دور كبير في أحداث تغييرات تنموية عديدة في الهيكل الأقتصادي لمنطقة الدراسة. تحددت مشكلة البحث ما هي الآثار التنموية الاقتصادية التي أحدثتها الصناعات الكبيرة في محافظة كركوك. اما فرضية البحث فقد تحددت بالاتي: تمتلك منطقة الدراسة أنشطة صناعية كبيرة ذات طابع تصديري يمكن ان يسهم تطويرها من خلال استثمار طاقاتها الانتاجية بشكل دقيق في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية في منطقة الدراسة. وفيما يتعلق بهدف البحث فقد تحدد بتحديد طبيعة الأنشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة في محافظة كركوك. وتحديد مدى اسهام الانشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية في منطقة الدراسة.

حدود البحث (الزمانية والمكانية) تقع محافظة كركوك في الجانب الشمالي من العراق، أذ يحدها من الشمال محافظة أربيل، ومن الشمال الغربي محافظة نينوى، ومن الشرق محافظة السليمانية، ومن الجنوب الغربي محافظة صلاح الدين، أما من حيث الموقع الفلكي فإن المحافظة تتحصر بين دائرتي عرض ($45^{\circ} - 44^{\circ}$) شمالاً، وخطي طول ($34' - 36'$) شرقاً، ينظر الخريطة (1)، وتقسم محافظة كركوك إدارياً على أربعة أفضية، هي مركز قضاء كركوك ويشمل النواحي (ناحية ليلان، ناحية تازة، ناحية شوان، ناحية قره هنجير، ناحية يابجي، وقضاء الحويجة ويضم ناحيتي الرياض والعباسي، وقضاء دبس مع ناحية التون كوبري وناحية القدس، وقضاء داقوق مع ناحية الرشاد وناحية العهد وكما موضح في الخريطة(1). وتبلغ مساحة محافظة كركوك (9679 كم²)، بنسبة (2.2%) من مساحة العراق⁽¹⁾. أما الحدود الزمانية: دراسة الآثار التنموية الاقتصادية منذ تأسيس المنشآت الصناعية في بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى الواقع القائم لعام 2018.

خريطة (1) موقع محافظة كركوك من العراق



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية، لسنة 2010م، مقياس (1:1000000).

تركزت مناقشات هذا الفصل على تحليل الواقع القائم للأنشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة ضمن الحدود الادارية لمحافظة كركوك بهدف أبرز أهم خصائصها من حيث طبيعة تلك الانشطة واتجاهاتها المكانية التوطنية والعوامل المؤثرة بها من حيث الانتاج كما ونوعا ومناطق اسواقها، وصولا الى بناء قاعدة معلومات متكاملة يتم الاعتماد عليها في تحديد ابرز الاثار التنموية الاقتصادية المترتبة على توطن المنشآت الصناعية الكبيرة فضلا عن صياغة التوجهات التنموية المستقبلية. وفي هذا الإطار فقد تضمن هذا الفصل مناقشة وتحليل المحاور الرئيسية الآتية:

اولاً: تحليل واقع توطن فروع النشاط الصناعي في محافظة كركوك لإجمالي المؤشرات الصناعية المعتمدة لعام 2018.

لغرض إعطاء تحديد دقيق لمستوى الأهمية الاقتصادية لفروع النشاط الصناعي في محافظة كركوك، من منظور ان تحديد مستوى الأهمية الاقتصادية لكل فرع صناعي باعتماد مؤشر واحد سوف لن يعطي تحديداً دقيقاً لمستوى أهمية أي فرع صناعي، لذا فإن اعتماد معدل الأهمية النسبية لإجمالي المؤشرات الصناعية (عدد المنشآت، عدد العاملين، الأجور والقيمة المضافة) سوف يعطي تحديداً أكثر دقة لمستوى الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها كل فرع صناعي ضمن هيكل القطاع الصناعي في محافظة كركوك كما هو مبين من خلال معطيات الجدول (1) والشكل (1):

جدول (1)

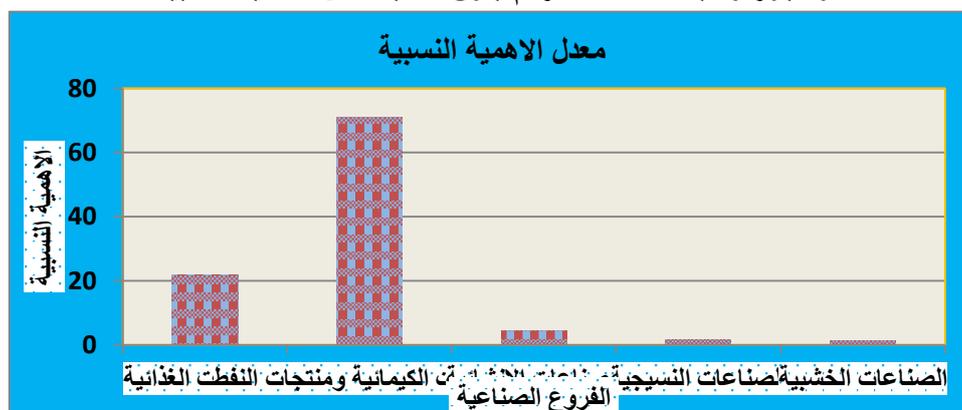
تحليل واقع توطن الفروع الصناعية في محافظة كركوك وفقاً لمؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين والأجور السنوية والقيمة المضافة لعام 2018 (ألف دينار)

المرتبة	معدل الأهمية النسبية	%	القيمة المضافة	%	الأجور (بالألف)	%	عدد العاملين	%	عدد المنشآت	الفروع الصناعية
2	21.80	31	580064496	2.9	9539741	8.5	1962	45	25	الصناعات الغذائية
1	71	68.3	1278801540	96	320901400	84.5	19336	35	19	الصناعات الكيماوية ومنتجات النفط
3	4.32	0.3	5552143	0.7	2372000	5.3	1208	11	6	الصناعات الانشائية
4	1.73	0.3	5447158	0.2	599000	1.4	315	5	3	الصناعات النسيجية
5	1.15	0.1	1298445	0.2	525000	0.3	69	4	2	الصناعات الخشبية
	100	100	1871163782	100	333937141	100	22890	100	55	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني للباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (1)

الأهمية النسبية للفروع الصناعية في محافظة كركوك لسنة 2018 حسب مؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين والأجور والقيمة المضافة الرسم يكون حسب معدل الأهمية النسبية



المصدر من عمل الباحث: بالاعتماد على جدول رقم (1).

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول (1) والشكل (1) أن فرع الصناعات الكيماوية أحثل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بلغ (71%) ثم الصناعات الغذائية وبمعدل أهمية نسبية بلغ (21.80%) أي أن هذين الفرعين أستحوذ على (92.8%) مقابل (7.2%) للفروع الصناعية الأخرى ، وهذا يوضح لنا مستوى الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها فرع الصناعات الكيماوية بشكل رئيسي ضمن هيكل القطاع الصناعي لمحافظة كركوك مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى كما أن التباين في مستوى الأهمية الاقتصادية حيث يعزى السبب أن هذه الصناعات الكيماوية ومنتجات النفط تتمتع بوزن اقتصادي مهم وكبير ضمن هيكل القطاع الصناعي في المحافظة، إذ يتمتع قطاع الصناعات الكيماوية بطلب متزايد على منتجاته على المستوى المحلي والخارجي والتي لها دور رئيس في تطوير مستويات التنمية المكانية في المحافظة، لاسيما وانها تضم العديد من الأنشطة الصناعية الكبيرة والمهمة في اقتصاد المحافظة والقطر .

بعد توطين هذه الصناعات اصبحت منطقة جذب للسكان حيث كانت برامج الحكومة في ذلك الوقت تهدف الى تحقيق استثمار واف في المنشآت الصناعية الكبيرة التي يمكن تصنيفها ضمن الصناعات القائدة والتي يعمل فيهما اعداد كبيرة من العاملين الذين قدموا من مختلف محافظات العراق مستفيدين من الامتيازات التي توفرها الدولة من حيث توفير السكن الملائم والخدمات العامة والمجتمعية اللازمة لإسر العاملين ويمكن أن نبين أبرز الابعاد التنموية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة في منطقة الدراسة بالآتي:

اولاً: الابعاد الاقتصادية

تضمن هذا المحور عرض الابعاد الاقتصادية للأنشطة الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك، وذلك من أجل معرفة الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها القطاع الصناعي في المحافظة، إن مؤشرات الأثر الاقتصادي تظهر من خلال التأثيرات المتأتمية من إيجاد فرص عمل جديدة في الأنشطة الصناعية، وهذا ما يحفز تحسين ظروفهم المعاشية. وان النشاط الصناعي يؤثر تأثيراً قوياً في البنية الاقتصادية من خلال تنشيط الحركة الاقتصادية نتيجة المزايا التي تخلقها المنطقة التي يتم توقيع النشاط الصناعي فيها أو من خلال زيادة الدخل والإنتاج، فالصناعات الكبيرة تؤدي دوراً ذا شأن في اقتصاديات البلدان النامية أو المتقدمة منها صناعياً على حد سواء ففي الدول النامية تمثل هذه الصناعات الشكل السائد في النشاط الصناعي نظراً لسهولة بنائها وإنشائها وإدارتها فضلاً عن دورها في إشباع حاجات المواطنين من السلع والخدمات الصناعية بينما نجدها في الدول المتقدمة صناعياً تؤدي دوراً فعالاً في اقتصاديات هذه الدول ويتضح التأثير الاقتصادي للصناعات الكبيرة ، أنها تمثل أهمية كبيرة في تطور القدرات الاقتصادية كونه

الأداة المناسبة والأساسية لتقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز حالة الاكتفاء بين أجزاء الإقليم حسب معايير منها (حجم الإنتاج، الدخل الفردي، الدخل القومي)⁽¹⁾.

ثانياً: ارتفاع القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك.

تعد القيمة المضافة من المعايير المهمة في التعرف على حجم النشاط الصناعي وأهميته في الإقليم لما تعكسه من مؤشرات تبين مقدار الربحية الاقتصادية المتحققة جراء النشاط الصناعي فيه وتزداد القيمة المضافة بزيادة الفرق الحاصل بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته التي يسعى إليها النشاط الصناعي لتحقيقها في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى وفي ظل الأنظمة الاشتراكية يسعى لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وعمرانية لها الأولوية على الأهداف الاقتصادية، لذلك فإن الصناعة تلعب دوراً مهماً في رفع معدل القيمة المضافة، وهذا ما جرى في أغلب التجارب الصناعية في العالم، حيث كان لعملية التصنيع أثر واضح في تطوير بنية الاقتصاد وذلك عن طريق مساهمتها في رفع معدلات القيمة المضافة وخصوصاً المؤسسات الصناعية الحكومية، لذلك فإن نجاح القطاع الصناعي يظهر عن طريق زيادة القيمة المضافة التي تتحقق بانخفاض كلفة الإنتاج النهائي لتوفر المواد الأولية والطاقة والوقود والعمالة الماهرة بنسبة عالية محلياً، مع انخفاض كلف وسائل النقل من مواقع خاماتها إلى أماكن إنتاجها ثم إلى مناطق الاستهلاك، ولغرض توضيح ذلك فإن من خلال تحليل معطيات الجدول (2) والشكل فإنه يتضح الآتي:

جدول (2)

مقدار القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في محافظة كركوك والقطر للفترة (2012-2018)

القيمة المضافة 1000 دينار				السنوات
نسبة كركوك من العراق	العراق	النسبة % من المحافظة	كركوك	
17%	11796011000	29%	2032744640	2012
12%	11978966000	22%	1533221265	2014
15%	9959000000	23%	1580579589	2016
19%	9509000000	27%	1871163782	2018
	43242977000	100	7017709276	المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:-

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات (2012-2018).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة في محافظة كركوك لسنة 2018.
- الدراسة الميدانية ، استطلاع وتثبيت ميداني ، استمارة الاستبيان لعام 2018.

(1) رقية فاضل عبد الله الحسن ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الإقليمية في محافظة بابل، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ،2012،ص37-38.

حققت الصناعة في محافظة كركوك عام (2012) نسبة (29%) من القيمة المضافة مثلت (17%) من إجمالي القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في العراق عام 2012، وفي المدة (2014-2016) تراجع مقدار القيمة المضافة في المحافظة بنسبة (22%-23%) سنويا لارتفاع قيم مستلزمات الانتاج عن قيم الانتاج ايضا الظروف الامنية التي مرت بها المحافظة خلال هذه المرحلة ، في حين شكلت نسبة المحافظة من العراق خلال عامي (2014_2016) (12%-15%)، أما في عام (2018) بلغت الزيادة في القيمة المضافة أذ شكلت نسبة (27%) من محافظة كركوك وبلغت نسبة منطقة الدراسة من العراق (19%) من إجمالي القيمة في العراق. وخالصة ذلك السبب في زيادة القيمة المضافة الى زيادة عدد المنشآت الصناعية الكبيرة الى (55) منشأة صناعية لعام 2018 ، أضافة الى ذلك المنشآت النفطية ومنها شركة نفط الشمال وشركة غاز الشمال التي ساهمت في تطور القيمة المضافة على المستوى العراقي.

ثالثا: - مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك في زيادة الدخل

يعتبر دخل الفرد من أهم الأبعاد الاقتصادية التي تترتب على قيام المنشآت الصناعية في المدن او بالقرب منها، وتتمثل هذه الأبعاد في البضائع والسلع المنتجة والأجور والرواتب والارباح والفائض المتولد في العملية الانتاجية، وهذا بدوره يساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي، حيث أن معدل الدخل ينتج عندما يكون معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي يفوق النمو السكاني، لذا نجد أن توقيع المنشآت الصناعية يساهم في زيادة الدخل وذلك بسبب توفيرها فرص عمل جديدة للسكان في المنطقة، وكذلك فان تأثير الاقتصادي للدخل يعتمد على (المفهوم الكينزي) للمضاعف⁽¹⁾، اي أن الزيادة الأولية في الدخل من مصدر ستتضاعف بسبب توليد دخول أخرى إضافية من فعاليات أخرى، وهذا يعني أن تحديد تأثير المضاعف المحلي أو الإقليمي يتضمن تقدير كمية الدخل المحلي او الإقليمي التي ستظهر من التوسع الأولي في الفعاليات المحلية والإقليمية المولدة للدخل، اذ أن إنشاء مصنع جديد أو توسيع مصنع قائم فأن الدخل المحلي أو الإقليمي سوف يزداد الى المدى الذي به الناتج الإضافي سيصدر أو يباع في مكان آخر، بالنسبة للمبيعات المحلية لا تولد زيادة إضافية الى الدخل المحلي، أذن نلاحظ أن الزيادة الإضافية في الدخل تعتمد على كمية المبيعات التي تحقق الزيادة الأولية في الدخل ثم تتحول الى زيادات مضاعفة في الاقتصاد المحلي او الإقليمي قبل أن تصرف على السلع

(1) محسن عبد علي ، تأثير مجمع صناعتي السكر والورق على مدينة المجر الكبير ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة) مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد،1985، ص34.

والبضائع من مكان اخر وعلى العموم فأن التغير في الدخل الإقليمي والذي يرمز له (dy) له علاقة بالتغير في كمية الصادرات الإقليمية والتي يرمز لها (dx) ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:-

$$Dy=1/1-s)(dx$$

أن التغير في معامل (dx) هو الذي يوضح لنا مدى التغير في (dy)، اي ان (1/1-s) هو المضاعف الإقليمي.

حيث أن (s) هو الميل الحدي للاستهلاك البضائع والسلع المنتجة في الإقليم، فكلما زادت قيمة (s) او نسبة الدخل الجديد المصروف ضمن المنطقة كلما زاد تولد الدخل الإضافي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معرفة تأثير وحدة واحدة في الانتاج.

مثال على ذلك قيام منشأة صناعية للقطاع الخاص او العام في مدية ما فنلاحظ أن تأثيرها يتمثل ما يأتي :-

1. التأثير المباشر: ويشمل الاجور والرواتب والارباح التي تحققها الصناعة الجديدة .
2. التأثير غير مباشر: ويتمثل بالمدفوعات الى المصانع الموجودة في المنطقة والتي تزود المجمع أو المنشأة بالمواد الخام او النواتج العرضية .
3. التأثير العرضي: وهو عبارة عن الزيادة في المدفوعات الى المصانع الإقليمية ذات البضائع الاستهلاكية الناشئة من صرف الدخل الجديد⁽¹⁾.

يتضح من ذلك ان المجمعات الصناعية تلعب دورا هاما في زيادة الدخل الفردي لسكان المناطق التي تواقعها فيها، وأن ذلك يؤدي الى ارتفاع مستواهم المعاشي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم، هذا فضلا عن مساهمتها في عملية الموازنة في توزيع الدخل بين الأقاليم المختلفة في القطر من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى. وأخيرا لا بد من الإشارة الى أن الزيادة في الدخل الفرد تعني الزيادة في الدخل القومي، وهذا هو هدف التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، لذا نجد الكثير من هذه الدول تتجه الى إقامة المجمعات الصناعية وذلك بغية الزيادة في انتاجية العمل وتوليد الدخول الجديدة وهذه بدورها تساعد على رفع القوة الشرائية لهم حيث نلاحظ أن أهم المتغيرات التي ترتبط بالدخل هي الادخار والاستثمار فساهم زيادة الدخل في زيادة هذه المتغيرات وبالتالي تكون لها انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن قياس الأبعاد الاقتصادية للصناعات القائمة في المنطقة على المدينة عن طريق المتغيرات المعتمدة والتي تشمل أهم البيانات التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية، وأن الهدف من دراسة هذه الجوانب هو لمعرفة المستوى المعاشي للعاملين في هذه المنشآت

(1) محسن عبد علي ، تأثير مجمع صناعتي السكر والورق على مدينة المجر الكبير ،مصدر سابق، ص33.

والذي يكشف لنا بالتالي حجم التأثير الاقتصادي على سكان المدينة، وذلك لأن معرفة مدى تأثير المنشآت الصناعية الكبيرة على المنطقة من الناحية الاقتصادية هي من أهداف البحث الرئيسية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض المقاييس والذي يعتبر الدخل الشهري من أهمها، حيث تمثل الرواتب والأجور التي يتقاضاها العاملون لقاء عملهم في المنشآت الصناعية الجزء الأكبر من هذا الدخل ، بالإضافة الى وجود مقاييس أخرى سيأتي توضيحها، ويمكن ابراز أهم الابعاد الاقتصادية للمشاريع الصناعية تتمثل ما يلي :-

أولاً: الدخل السابق والدخل الحالي في المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع العام):

1. الدخل السابق:

ان الهدف الرئيسي لمعرفة مستويات الدخل السابقة والتي تشمل دخول العاملين قبل العمل بالمنشآت الصناعية المشمولة بالدراسة (القطاع العام) هو لغرض مقارنة مستويات الدخل السابقة مع الدخل الحالية لعينة الدراسة لكي نستطيع معرفة مستوى التطور في معدلات الدخل الحالي بفعل تأثير المشاريع الصناعية المذكورة ، أن الدخل السابق وفق النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال عملية فرز استمارات المسح الميداني يوضحها جدول رقم (3) والذي يشير الى ان مستويات الدخل كانت واطنة جدا وغير ملائمة مع المتطلبات المعاشية للعاملين فيما لو قورنت مع مستويات الدخل الحالية لحجم العينة والتي يوضحها جدول رقم (4).

جدول(3)

يوضح دخول العاملين قبل العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام)

ت	الفئة	العدد	النسبة%
1	أقل من 30 ألف دينار	110	27
2	30-60	118	30
3	61-80	77	19
4	81-110	55	14
5	110 ألف فأكثر	40	10
	المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

جدول (4)

احتساب متوسط دخل الفردي السابق*

ت	الفئة	التكرار / F1	مركز الفئة/X1	F1*x1
1	أقل من 30	110	15	1650
2	30-60	118	45	5310
3	61-80	77	70	5390
4	81-110	55	95	5225
5	110-150	40	130	5200
	المجموع	400	-	22775

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

أن جدول الدخول السابقة لحجم العينة يشير الى أن الفئة (أقل من 30) الف تشكل نسبة (27%)، من مجموع حجم العينة وهي نسبة مرتفعة تدل على ضعف مستوى الدخل الفردي للعاملين ، أما الفئة الثانية (30-60) الف فتشكل نسبة (30%) من حجم عينة الدراسة، أما الفئة (61- 80) الف فقد أحتلت نسبة (19%) من مجموع حجم العينة وكذلك الحال بالنسبة للفئة من (81-110) الف فأنها شكلت نسبة (14%) والفئة (110 الف فأكثر) شكلت نسبة (10%) من حجم العينة . من خلال ذلك نستنتج أن مستوى دخول العاملين السابقة كانت واطئة جدا وذلك مقارنة بمستوى الدخل الحالي مما تعكس لنا ضعف المستوى المعاشي للعاملين وهذا سينعكس بالتأكيد على مستوى التطور الاجتماعي والثقافي والصحي ولأسرهم وعدم قدرة العاملين على تلبية المتطلبات المعاشية للأسرة، وتتفاوت فترة عمل هؤلاء في هذه المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام كما موضح في الجدول (5) و الشكل (2) .

$$x = \frac{\sum F_1 X_1}{\sum F_1}$$

حيث ان \sum مجموع
و X_1 مركز الفئة
و F_1 التكرارات
22775
X=
400

القيمة سابقا $X_i = 56.9375$

المصدر: عباس عدنان حميدان ،مبادئ الاحصاء، وآخرون ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2014 ، ص116 .

جدول (5)

يوضح مدة العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع العام)

المجموع	16-13	12-7	6-1	أقل من سنة	مدة العمل في المنشأة
400	120	140	125	15	العدد
100	30	%35	%31	%4	النسبة المئوية

المصدر : الدراسة الميدانية ، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث ، استمارة استبيان ، 2018.

2. الدخل الحالي:

أما فيما يتعلق بالدخل الحالي للعينة ويمكن ملاحظة الجدول (6)، الذي يوضح الدخل الحالية للعاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام)، المشمولة بالبحث الميداني، نستنتج ارتفاع مستوى الدخل الفردي للعاملين بشكل كبير عما كانت مستويات الدخل قبل العمل بالمنشآت الصناعية وأن نسب الزيادة في معدلات الدخل واضحة من خلال فئات الدخل التي حددها الجدول رقم (6)، حيث شكلت الفئة (601-800) نسبة (43%) من حجم العينة .

جدول (6)

يوضح دخول العاملين بعد العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام)

ت	الفئة	العدد	النسبة %
1	400 الف فأقل	28	7
2	600-401	127	31
3	800-601	171	43
4	1000.000-801	46	12
5	1000.000 فأكثر	28	7
	المجموع	400	100

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

وبموجب هذا القانون السابق توصلنا الى متوسط الدخل السابق كما مبين في الجدول (6). أما متوسط الدخل الحالية للعاملين في المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام فيمكن استخراجها بنفس الطريقة من خلال الجدول (7).

جدول (7)

احتساب متوسط الدخل الحالي للعاملين بالمنشآت الصناعية القطاع العام

ت	الفئة (بالالف)	التكرار / F1	مركز الفئة/ X1	F*x
1	400 فأقل	28	200	5600
2	600-400	127	500	63500
3	800-600	171	700	119700
4	1000-800	46	900	41400
5	1000 فأكثر	28	1100	30800
	المجموع	400	-	261000

$$=261000 / 400$$

$$Xi = 652.5 \text{ دخل العمال لاحقا}$$

وهي أعلى نسبة لحجم العينة، تليها الفئة (401-600)، والتي تحتل نسبة (31%) أما الفئة الأخيرة (1000.000 فأكثر) فهي تشكل أقل النسب (7%) وكذلك الحال بالنسبة للفئة أقل من (400 ألف فأقل) فأنها شكلت نسبة (7%) من حج العينة، وهذا يعكس لنا المستوى المعاشي الجيد للعاملين في هذه المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام، وسوف يظهر تأثيره واضحا على مستوى أمثلاك الأجهزة المنزلية والكهربائية للعاملين قبل وبعد بالمنشآت الصناعية والذي سنشرحه فيما بعد.

ثانياً: الدخل السابق والدخل الحالي في المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع الخاص):

يتم التعرف على مدى تأثير المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع الخاص) على المستوى المعاشي للعاملين من خلال مقارنة الدخول السابقة بالدخول الحالية للعاملين من حجم العينة، أي قبل وبعد العمل في المنشآت الحالية، وكذلك يعتبر معدل دخل الفرد الشهري السابق والحالي من المؤشرات المهمة لارتفاع مستوى المعيشي ويمكن ملاحظة الجدول رقم (8) الذي يوضح المقارنة بين الدخل السابق والحالي.

جدول (8)

يوضح دخول العاملين قبل وبعد العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع الخاص)

الدخل الحالي			الدخل السابق		
النسبة %	العدد	الفئة	النسبة %	العدد	الفئة
10%	35	200 ألف فأقل	18%	60	أقل من 50 ألف دينار
33%	112	400-201	28%	95	100-51
42%	144	600-401	29%	100	200-101
12%	40	800-601	22%	75	400-201
3%	9	800 فأكثر	3%	10	600 ألف فأكثر
100	340	المجموع	100	340	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية ، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث ، استمارة استبيان ، 2018.

جدول (9)

احتساب متوسط الدخل السابق للعاملين بالمنشآت الصناعية (القطاع الخاص) *

ت	الفئة	التكرار / F1	مركز الفئة/X1	F*x
1	أقل من 100 الف دينار	60	50	3000
2	100-200	95	150	9000
3	200-300	100	250	15000
4	300-400	75	350	21000
5	400 الف فأكثر	10	450	27000
	المجموع	340		75000

$$Xi \text{ قيمة } 220.5882=340/75000$$

جدول (10)

احتساب متوسط الدخل الحالي للعاملين بالمنشآت الصناعية (القطاع الخاص)

ت	الفئة	التكرار / F1	مركز الفئة/X1	F1*x1
1	200 الف فأقل	35	100	3500
2	200-400	112	300	33600
3	400-600	144	500	72000
4	600-800	40	700	28000
5	800-1000	9	900	8100
	المجموع	340		145200

$$Xi \text{ قيمة } 427.0588=340/145200$$

أن تحليل جدول الدخول السابقة لحجم العينة يتضح أن الفئة (أقل من 50 الف) تشكل نسبة (18%) من مجموع حجم العينة وهي نسبة عالية وهذا يدل على ضعف مستوى الدخل الفردي للعاملين، أما الفئة (51-100) الف دينار تشكل نسبة (29%)، أما فيما يخص الفئة (101-200) الف دينار فقد احتلت نسبة (29%)، من مجموع حجم العينة وكذلك الحال بالنسبة للفئة

$$\sum F_1 X_1^*$$

$$x = \frac{\sum F_1 X_1^*}{\sum F_1}$$

$$\sum F_1$$

حيث ان \sum مجموع

و X_1 مركز الفئة

و F_1 التكرارات

$$75000$$

$$x = \frac{220.5882 \times 340}{75000}$$

$$340$$

$$Xi = 220.5882 \text{ القيمة سابقا}$$

المصدر:، عباس عدنان حميدان، مبادئ الاحصاء، مصدر سابق، ص 116 .

(201-400) الف فأنها شكلت نسبة (22%) والفئة (600 الف فأكثر) احتلت نسبة (3%) من حجم العينة، من خلال ذلك نرى أن مستوى دخول العاملين السابقة كانت ضعيفة وهذا يدل لنا ضعف المستوى المعاشي للعاملين. أما فيما يتعلق بالدخول الحالية لحجم العينة فأن جدول رقم يوضح ارتفاع مستوى هذا الدخل بالنسبة للعاملين في المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة كبيرة جدا، ويظهر من الجدول ان نسبة العاملين الذين تتراوح دخولهم الشهرية بين (401-600) الف حيث بلغت نسبتها (42%) من حجم العينة وتمثل أعلى نسبة وتليها الفئة الثانية (201-400) الف وتبلغ نسبتها (33%) من حجم العينة، في حين تمثل الفئة (601-800) المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها (12%) من مجموع حجم العينة، في حين جاءت (200 الف فأقل) وبلغت نسبتها (10%)، وشكلت الفئة (800 فأكثر) نسبة (3%) من مجموع حجم العينة.

وقد يلاحظ الباحث بأن هناك علاقة وثيقة بين جدول التركيب المهني للعينة مع جدول الدخل الحالي، لأن للمهنة دور كبير في تحديد الدخل الشهري، وبالتالي فأن المهنة والدخل تلعب دورا بارزا في تحديد مستوى المعيشة ونوعية وموقع السكن ودرجة التحضر، لذلك فأن دراسة التركيب المهني للقوى العاملة يعطينا صورة واضحة عن مستوى توفير الكادر الفني والإداري والهندسي في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام والقطاع الخاص) وعن طريق ذلك يستطيع المخطط معالجة حالة النقص التي تحدث للقوى العاملة من أجل استمرار العملية الانتاجية بشكل أمثل وعند دراسة التركيب المهني للقوى العاملة في المنشآت المذكورة وكما موضح في الجدول (11) و الشكل (3) نجد ان العناصر الادارية تشكل بمجموعها (15%) في القطاع العام (12%) في القطاع الخاص من مجموع العينة وهي نسبة مرتفعة قياسا مع حجم المهندسين والسبب في ذلك يعود الى حاجة المنشآت الصناعية للإداريين خصوصا في حقول المحاسبة والتدقيق وإدارة المخازن والتطوير الإداري وعمليات الطبع وغيرها .

جدول (11)

التركيب المهني للقوى العاملة لعام 2018

المنشآت الصناعية القطاع الخاص			المنشآت الصناعية (القطاع العام)		
النسبة المئوية	العدد	المهنة	النسبة المئوية	العدد	المهنة
12%	40	اداري	15%	60	اداري
10%	35	مهندس	12%	50	مهندس
32%	110	عامل ماهر	35%	139	عامل ماهر
30%	100	عامل غير ماهر	21%	85	عامل غير ماهر
16%	55	فني	17%	66	فني
100	340	المجموع	100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018

الا ان ارتفاع نسبة الإداريين في مثل هذه المنشآت يؤدي الى زيادة كلف الإنتاج وانخفاض عوائد المنشآت الصناعية المذكورة، أما نسبة المهندسين من حجم العينة فقد بلغت (12%) في القطاع العام و(10%) في القطاع الخاص وهي نسبة لا بأس فيها، أما نسبة العمال الماهرين في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام) فأنها تشكل (35%) والقطاع الخاص فأنها تشكل نسبة (32%) من حجم العينة وهي أعلى النسب من بين المهن الأخرى، وهذا مؤشر ايجابي على نجاح ودقة العمليات الإنتاجية لكون العمال الماهرين هم المساهمون الفعليون في العملية الانتاجية، ويوضح الجدول المذكور نسبة العمال غير الماهرين والتي تشكل (21%) في القطاع العام ونسبة (30%) في القطاع الخاص من مجموع حجم العينة ويعمل هؤلاء في عمليات التحميل والتنظيف والسلامة المهنية والحراسة إضافة الى العاملين في خدمات النوادي والاستعلامات وغيرها، كما أن ارتفاع نسبة العاملين غير الماهرين هو مؤشر سلبي على هذه المنشآت الصناعية لان ذلك سيزيد من تكاليف الإنتاج وبالإمكان وضع خطة عمل كفؤة تأخذ على عاتقها تقليل نسبة العمال غير الماهرين في هذه المنشآت عن طريق ادخالهم دورات تدريبية على بعض جوانب العملية الإنتاجية للاستفادة منهم بشكل أكثر كفاءة وفائدة، ويؤشر لنا الجدول المذكور ايضا نسبة الفنيين التي بلغت (17%، 16%) في القطاعين العام والخاص من مجموع حجم العينة وهي نسبة جيدة ومتطابقة مع حاجة مثل هذه المنشآت الصناعية والمقصود بالفنيين هم الكوادر الوسطى من ذوى الاختصاصات الكهربائية والميكانيكية والكيميائية والذي ساهم المصنع بتطوير كفاءتهم الادائية. ومما تجدر الإشارة الية وجود علاقة بين جدول الدخل السابق مع جدول العمل السابق للعينة وكما موضح في الجدول (12) والشكل (4).

جدول (12)

يوضح العمل السابق لحجم العينة (القطاع العام، والقطاع الخاص)

القطاع الخاص			القطاع العام		
النسبة %	العدد	المؤشرات	النسبة %	العدد	المؤشرات
10%	35	عاطل	15%	58	عاطل
35%	120	طالب	40%	159	طالب
23%	80	مزارع	17%	68	مزارع
17%	55	عامل في منشآت اخرى	5%	23	عامل في منشآت اخرى
15%	50	مهن حرة	23%	92	مهن حرة
100	340	المجموع	100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

الذي يوضح العمل للعينة قبل العمل في المنشآت الحالية، حيث يظهر من الجدول بأن نسبة كبيرة من العاملين في العينة لم يسبق لهم العمل وهم العاطلين والطلبة وبلغ نسبتهم (55%) في القطاع العام وشكلت نسبة القطاع الخاص (45%) من حج العينة، أما نسبة العاملين الذين كانوا يزاولون المهن الحرة سابقا فتشكل (23%) في القطاع العام وجاءت نسبة القطاع

الخاص (15%)، وتأتي بعدها نسبة العاملين في القطاع الزراعي (كمزارعين) حيث تبلغ (17%) في القطاع الخاص واحتله القطاع الخاص نسبة (23%)، بينما تبلغ نسبة الذين كانوا يعملون سابقا في منشآت القطاع العام والخاص أخرى تبلغ (5%)، (17%)، من هذا يتضح بأن قيام المصانع في المنطقة ساهم في توفير فرص عمل جديدة للسكان في المحافظة، حيث أمكن توفير فرص عمل (55%) في القطاع العام و(45%) القطاع الخاص من الأفراد الذين كانوا عاطلين والان هم يعملون في هذه المصانع وقد أدى ذلك بالتالي الى زيادة ملحوظة في دخولهم مقارنة بالدخل الذي كان يحصلون عليه لقاء أعمالهم السابقة كما أن الجدول العمل السابق للعيينة يؤكد لنا ما ورد في الجدول (36) الذي يتعلق بالدخل الشهري الفردي السابق للعاملين، حيث نجد أن معظم أعمالهم السابقة كانت بسيطة ولا ترتبط بمورد معاشي منتظم بالإضافة الى أن الأغلبية منهم لم يسبق لهم العمل.

ومن أجل توخي الدقة في البحث الميداني في مجال الدخل الحالي فقد يرى الباحث من الضروري معرفة أهم مصادر الدخل الحالي وكما موضح في الجدول (13) والشكل (5).

جدول (13)

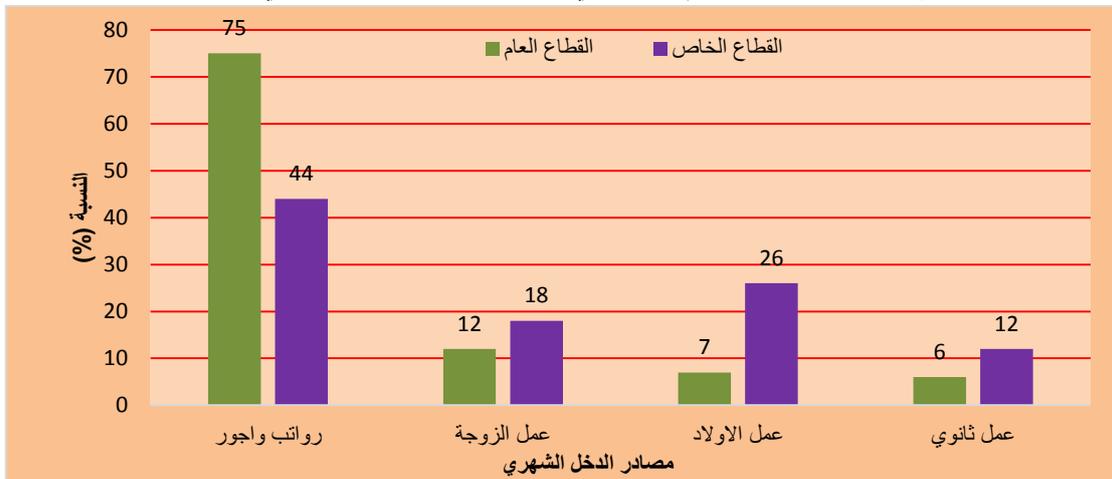
يوضح مصادر الدخل الشهري للعيينة في المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة

القطاع الخاص			القطاع العام		
النسبة المئوية	العدد	مصادر الدخل	النسبة المئوية	العدد	مصادر الدخل
44%	150	من رواتب وأجور	75%	300	من رواتب وأجور
18%	60	من عمل الزوجة	12%	47	من عمل الزوجة
26%	90	من عمل الاولاد	7%	30	من عمل الاولاد
12%	40	عمل ثانوي	6%	23	عمل ثانوي
100	340	المجموع	100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (5)

يوضح مصادر الدخل الشهري للعيينة في المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (13).

وقد اتضح من خلال تحليل الجدول حيث يبين بأن نسبة العاملين الذين ليس لديهم مصدرا آخر للدخل في القطاع العام تشكل (75%) ونسبة القطاع الخاص (44%) من حجم العينة، وهذا يعني بأن هناك نسبة عالية من العينة تعتمد على الرواتب والأجور باعتبارها المصدر الرئيس للدخل، بينما تشكل نسبة العاملين الذين تتوفر لديهم مصادر أخرى للدخل (25%) للقطاع العام و(56%) للقطاع الخاص من مجموع حجم العينة، وقد تبلغ نسبة مساهمة الزوجة في تحقيق هذا الدخل القطاع العام (12%)، والقطاع الخاص (18%) في حين تمثل نسبة مشاركة الأبناء في الدخل القطاع العام (7%) ونسبة القطاع الخاص (26%) من مجموع العينة، بينما تشكل نسبة مساهمة العمل الثانوي للقطاعين في الدخل (6%)، (12%) من حجم العينة. من هذا يتبين بأن دخل الأسرة يرتبط بعدد الأفراد العاملين فيها، بالإضافة الى ان كبر حجم الأسرة وقلة عدد العاملين فيها يؤثر على مدى كفاية الدخل الشهري لسد كافة متطلبات الأسرة المعاشية.

3. نسبة الأنفاق من الراتب الشهري من قبل العاملين:

من خلال تحليل الجدول (14) و الشكل (6) أن أغلب المصروف الشهري للعاملين في المنشآت الصناعية القطاع العام يذهب للحصول على المأكل والملبس وبنسبة (28%) والقطاع الخاص بنسبة (34%) اضافة الى الخدمات التعليمية (القطاع العام) وبنسبة (18%) وبنسبة (15%) في القطاع الخاص، والخدمات الصحية في القطاعين وبنسبة (16%)، (12%)، الخدمات الترفيه وبنسبة (5%)، (6%) أيضا الادخار وبنسبة (3%)، (6%) في القطاعين العام والخاص من مجموع حجم العينة، أما فيما يخص الكهرباء في القطاع العام بلغت نسبتها (8%) والقطاع الخاص بنسبة (4%) والاتصالات بنسبة (11%)، (12%) من مجموع حجم العينة، والمجالات الأخرى (8%)، (14%).

جدول (14)

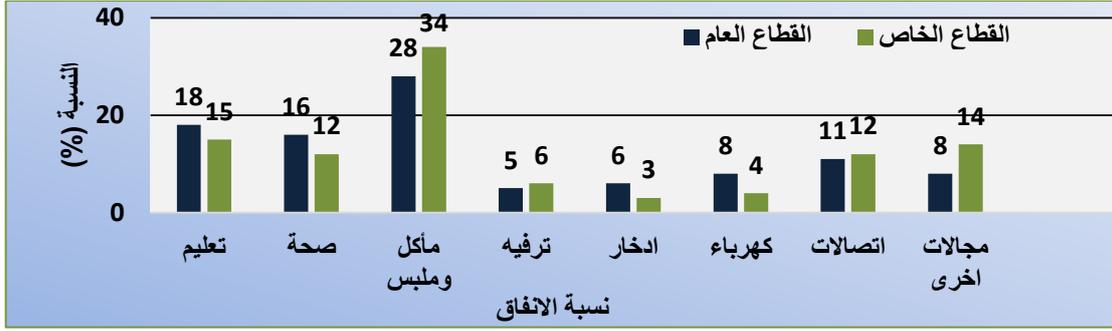
نسبة الأنفاق من الراتب الشهري من قبل العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة

القطاع الخاص		القطاع العام	
الأهمية النسبية (%)	الخدمات	الأهمية النسبية (%)	الخدمات
15%	التعليم	18%	التعليم
12%	الصحة	16%	الصحة
34%	المأكل والملبس	28%	المأكل والملبس
6%	الترفيه	5%	الترفيه
3%	الادخار	6%	الادخار
4%	توفير الكهرباء	8%	توفير الكهرباء
12%	الاتصالات	11%	الاتصالات
14%	مجالات اخرى	8%	مجالات اخرى
100%	المجموع	100%	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (6)

نسبة الانفاق من الراتب الشهري من قبل العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (14).

أن هذا الانفاق الاستهلاكي لشراء البضائع والسلع والخدمات الذي يصدر من العاملين في منطقة السكن الحالية (محافظة كركوك) يسهم في توليد دخول اضافية لسكان المحافظة التي ينفق فيها الدخل ويعزز أساسها الاقتصادي وهذا ما يعرف المضاعف المحلي للدخل والذي أوجدته المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك ويتضح من خلال الدراسة الميدانية بأن هناك تسرب دخول الكثير من العاملين الى المناطق المجاورة اذ نجد أن نسبة العاملين الذين تتجه دخولهم الى قضاء كركوك للحصول على البضائع والخدمات الاخرى تشكل (52%)، أما السلع والبضائع التي لم تتوفر في المحافظة فيمكن الحصول عليها من المحافظات الاخرى وتحتوي على اسواق اكبر وخدمات متنوعة فضلا عن أن أكثر (24%) من العاملين في المنشآت الصناعية هم يسكنون فيها حالياً، لذا نجد ان معظم دخول العاملين تتفق في المحافظة وبنسبة (63%) من مجموع العينة، بينما نجد أن هناك دخول تصرف في مدن اخرى خارج منطقة الدراسة مثل اربيل السليمانية وبنسبة (23%)، وهذا يعني تسرب جزء كبير من دخول العاملين الى خارج المحافظة، لذلك يمكن فتح اسواق جديدة والعمل على تطوير الاسواق القديمة لتضم السلع والبضائع المتنوعة وبما يتناسب مع احتياجات سكان المحافظة والعاملين ضمن المنشآت الصناعية، وتجدر الإشارة أن عملية الحصول على السلع والخدمات التي لا يمكن أن تتم بوتيرة واحدة، لذلك فإن طبيعة السلعة والخدمات تحدد مناطق التسوق وكما موضح في الجدول (15).

جدول (15)

مواقع التسوق والحصول على الخدمات للعاملين في المنشآت الصناعية

القطاع الخاص			القطاع العام		
النسبة المئوية	العدد	عينة المنشآت الصناعية	النسبة المئوية	العدد	عينة المنشآت الصناعية
59%	200	سوق المحافظة	66	265	سوق المجمع السكني
41%	140	اسواق المناطق الاخرى	34	135	اسواق المناطق الاخرى
100	340	المجموع	100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استثمار استبيان، 2018

اذ يتضح ان سكان المحافظة يعتمدون على سوق المجمع السكني وبنسبة (66%)، والاسواق الاخرى في المحافظة وبنسبة (59%) يعتمد عليها العاملين، اذ تتوفر أسواق داخل المحافظة تلبي متطلبات الساكنين، وقسم كبير من العاملين هم من سكة المحافظة، وهناك قسم من العاملين والساكنين يعتمدون على عمليات التسوق من المناطق الاخرى وبنسبة (34%) في القطاع العام (41%) في القطاع الخاص.

3-5: مصادر القوى العاملة في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

أن عرض وتحليل مصادر القوى العاملة في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك المذكورة لحجم العينة، يعطينا صورة واضحة ومهمة عن مدى فاعلية المنشآت الصناعية في جذب الايدي العاملة من أفضية محافظة كركوك وباقي المحافظات من جهة ودور هذه المنشآت في تشغيل الايدي العاملة ضمن حدود الاقليم من جهة اخرى، ومن خلال معطيات الجدول (16)، والشكل رقم (7)، (8).

نجد ان نسبة الايدي العاملة من محافظة كركوك (القطاع العام) تشكل (70%) والقطاع الخاص تشكل نسبة (89.2%) من مجموع حجم العينة وهي بهذا تشكل أكثر من نصف حجم العينة للعاملين في المنشآت الصناعية المذكورة ومن خلال ذلك نستنتج فعالية هذه المنشآت الصناعية في تشغيل الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة في محافظة كركوك وخصوصا من افضية الحويجة وقضاء الدبس وداقوق ونواحي محافظة كركوك وهذا ما تم ملاحظته من خلال الزيارات الميدانية، أما باقي محافظات العراق فأنها شكلت نسبة مقدارها (30%) القطاع العام أما فيما يخص القطاع الخاص (10.8%) من مجموع نسب العاملين لحجم العينة بحيث احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في القطاع العام حيث تشكل نسبة (5%)، اما بلغت نسبة القطاع الخاص (2.4%) من الايدي العاملة الخارجية ويعود السبب في ذلك الى وجود علاقات اجتماعية وثيقة الصلة بين سكان المحافظة وسكان محافظة بغداد والمتمثلة بعلاقات القرى مما يشجع ذلك على العمل في المنشآت الصناعية المتوطنة في المحافظة، وتأتي صلاح الدين بالمرتبة الثانية بالقطاع العام حيث شكلت نسبة (4%) والقطاع الخاص نسبة (0.6%) من الايدي العاملة لحجم العينة، أما محافظة الأنبار ونيوى تأتي بالمرتبة الثالثة حيث شكلت نسبة (6%) وبلغت نسبة القطاع الخاص نسبة (2.1%) من الايدي العاملة لحجم العينة، أما باقي محافظات العراق الاخرى فقد تتراوح النسب التي احتلتها من حجم العينة ما بين (1-2%) ((لمحافظات النجف والبصرة وديالى واسط ميسان دهوك السلمانية اربيل ذي قار بابل على التوالي من حجم العينة، ومن خلال الجدول المذكور يمكن ان نرى دور المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة لجذب الايدي العاملة من أفضية محافظة كركوك ومحافظات العراق، كما يتضح دور المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام والخاص في جذب اكبر نسبة من الايدي العاملة من افضية المحافظة للعمل فيها وهذا ما تؤكدته النسبة العالية التي احتلتها الايدي العاملة لمحافظة كركوك، مما يعني ذلك ان الابعاد التنموية الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة في

مجال توفير فرص عمل وزيادة الدخول لم يقتصر على المحافظة الاخرى، بل شمل ايضا محافظات القطر الاخرى.

جدول (16)

مصادر تجهيز القوى العاملة للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام، القطاع الخاص)

القطاع الخاص			القطاع العام		
النسبة المئوية	العدد	المحافظة	النسبة المئوية	العدد	المحافظة
36.2	123	كركوك / قضاء كركوك	45%	180	كركوك / قضاء كركوك
7.4	25	ناحية ليلان	8%	31	قضاء الحويجة
5.6	19	ناحية تازة	8%	34	قضاء الدبس
4.4	15	ناحية شوان	9%	37	قضاء دافوق
2.1	7	ناحية ياجي	=	=	محافظات العراق
10.3	35	قضاء الحويجة	2%	5	أربيل
10.9	37	قضاء الدبس	1%	4	السلمانية
12.6	43	قضاء دافوق	1%	4	دهوك
=	=	محافظات العراق	3%	13	نينوى
1.5	5	اربييل	4%	14	صلاح الدين
2.1	7	السلمانية	5%	20	محافظة بغداد
1.5	5	دهوك	2%	9	ديالى
1.2	4	نينوى	3%	13	محافظة الانبار
0.6	2	صلاح الدين	2%	6	بابل
2.4	8	محافظة بغداد	1%	5	البصرة
0.9	3	محافظة الانبار	1%	4	ذي قار
0.3	1	النجف	2%	9	النجف
0.3	1	كربلاء	1%	4	كربلاء
-	-	-	1%	5	ميسان
-	-	-	1%	3	واسط
100.0	340	المجموع	100%	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

3-7:- أسباب العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

أن دراسة أسباب العمل في المنشآت الصناعية المشمولة بالدراسة الميدانية يعطينا مؤشرا واضحا لهدف العاملين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحليل الجدول (17) والشكل (9).

جدول (17)

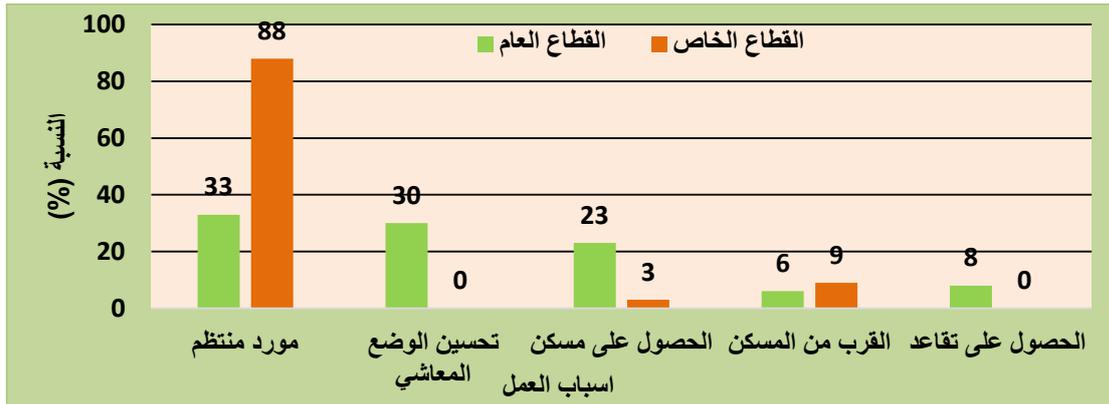
أسباب العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك.

ت	القطاع الخاص		القطاع العام		المؤشرات
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
1	88%	300	33%	134	الحصول على مورد منتظم
2	0%	0	30%	120	تحسين الوضع المعاشي
3	3%	9	23%	90	الحصول على المسكن
4	9%	31	6%	25	القرب من المسكن
5	-	-	8%	31	الحصول على التقاعد
	100	340	100%	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (9)

أسباب العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (17).

الذي يوضح أسباب العمل في المنشآت الصناعية نرى أن السبب في الحصول على مورد منتظم وتحسين الوضع المعاشي هو من الاسباب التي أحتلت نسبة عالية بلغت (63%) القطاع العام وشكلت نسبة القطاع الخاص (88%) من المجموع الكلي لحجم العينة، من بين الأسباب الأخرى وهو مؤشر واضح لهدف العاملين في تأمين متطلبات العيش المناسبة كما أن ارتفاع نسبة الحصول على الراتب وتحسين الوضع المعاشي يعطينا مؤشرا حول قلة توفر فرص العمل قبل نشوء المنشآت الصناعية، وبالتالي فإن وجود المنشآت الصناعية المتوطنة في منطقة الدراسة يمثل عامل اساسي توفير فرص عمل مناسبة لسكان الإقليم والاقاليم المجاورة ، أما سبب الحصول على السكن فيحتل القطاع العام المرتبة الثالثة من بين الأسباب والتي بلغت (23%)، وشكلت نسبة القطاع الخاص (0%) من مجموع حجم العينة حيث أن أغلب العاملين

يعانون من ضعف توفر المسكن وأن المنشآت الصناعية المذكورة التابعة للقطاع العام ساهمت في تلبية متطلبات السكن لجزء معين من العاملين.

ويشير الجدول كذلك الى أن سبب القرب من المسكن (القطاع العام) لا يشكل الا نسبة ضئيلة بلغت (6%) والقطاع الخاص نسبة (3%) من حجم العينة، وتمثل هذه النسبة العمال الذين يقطنون المناطق الريفية المحيطة بالمنشآت الصناعية، اما الأسباب الأخرى فتشكل نسبة مقدارها (8%) في القطاع العام وشكلت نسبة القطاع الخاص (9%) من بين باقي الأسباب المذكورة في الجدول. ومن خلال هذا العرض لسبب العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك يمكن ان نستنتج العامل الاول والثاني والثالث (الحصول على مورد منتظم وتحسين الوضع المعاشي والحصول على السكن يشكلان نسبة (86%) في القطاع العام وجاءت نسبة القطاع الخاص بنسبة (88%) من حجم العينة وان هذا يمثل جانب اقتصاديا مهما يتعلق بدخل العامل، اما سبب القرب من المنشآت ن فإن ارتباطه بالجانب الاقتصادي ضعيف ولا يؤثر على المستوى المعاشي، اما الاسباب الأخرى والتي شكلت نسبة (14%) فإنها حالة اجتماعية تتمثل بعدم الرغبة هؤلاء بالعمل في المنشآت الصناعية كونهم من محافظات اخرى مثلا او كبار في السن وان هذه الظاهرة ضعيفة الارتباط بالجانب الاقتصادي.

3-7: مدة العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

من خلال تحليل الجدول (18) والشكل (9) يوضح مدى استقرار الأيدي العاملة في المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وذلك من خلال فترة العمل فيها وانعكاسه على المستوى المعاشي لهم، حيث تظهر نسبة العاملين الذين يقعون ضمن الفئتين (6-10) سنة (11-15) سنة، (35%)، (31%) القطاع العام، اما فيما يخص القطاع الخاص فقد شكلت الفئة (1-5) سنة، نسبة (47%) وجاءت الفئة (6-10) سنة حيث بلغت نسبتها (32%) على التوالي من مجموع العينة.

جدول (18)

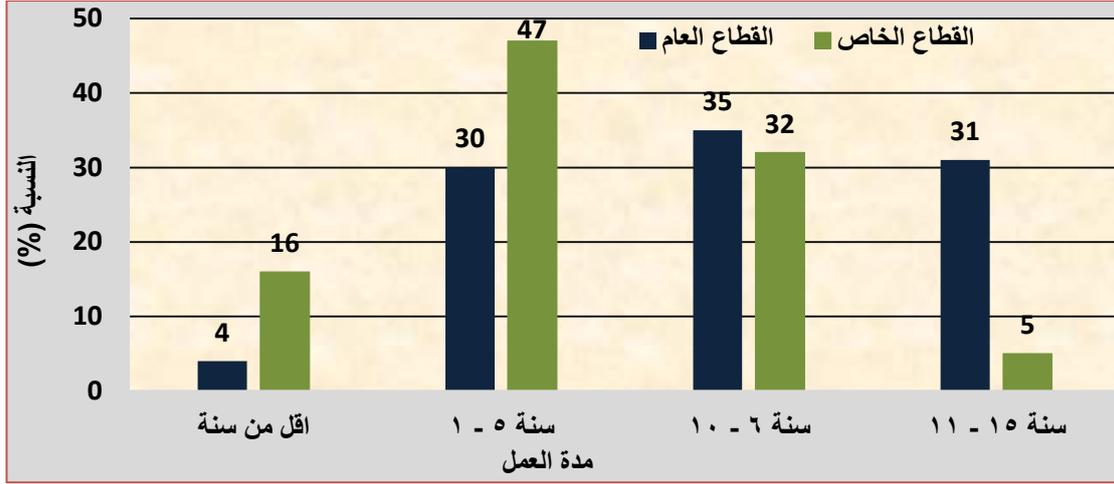
يوضح مدة العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

القطاع الخاص			القطاع العام		
النسبة المئوية	العدد	مدة العمل في المنشآت الصناعية	النسبة المئوية	العدد	مدة العمل في المنشآت الصناعية
16%	55	أقل من سنة	4%	16	أقل من سنة
47%	160	1-5	30%	121	1-5
32%	111	6-10	35%	138	6-10
5%	14	11-15	31%	125	11-15
100	340	المجموع	100	400	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (10)

مدة العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (18).

وأن معظم هؤلاء هم من العاملين في معمل اسمنت كركوك وشركة نفط الشمال وشركة غاز الشمال باعتبارها أقدم المنشآت الصناعية في المنطقة وشركة ك طابوق كركوك ، بينما تمثل نسبة العاملين الذين تتراوح فترة عملهم في المنشآت الصناعية من (1-5) سنة (30%) ومعظمهم من العاملين في معمل ملح قطن كركوك ومصنع السجاد بسبب حدائته، حيث باشر بالإنتاج 2010، في حين تشكل نسبة العاملين الذين تبلغ فترة عملهم أقل من سنة (4%)، في القطاع العام وشكلت نسبة القطاع الخاص (5%) من حجم العينة، وهي نسبة ضئيلة، كما أن المدة التي مضت على عمل هؤلاء العاملين في هذه المنشآت لها تأثير على مستوى المهارة الفنية التي يكتسبها العاملون من خلال عملهم فيها .

3-8: تأثير المنشآت الصناعية في زيادة المهارات الفنية وتطوير العاملين.

لقد أسهمت المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك في زيادة القدرة والمهارة الفنية للعاملين في المحافظة، سواء كان ذلك عن طريق الممارسة والخبرة التي اكتسبوها في مجال العمل الفني وهذا ما يتعلق بالجدول (19) الذي يوضح مدة العمل في المنشآت الصناعية بالسنوات، أو عن طريق فتح دورات التأهيلية الخاصة بمنتسبي هذه المنشآت في زيادة المهارة الفنية للعاملين.

حيث يظهر من الجدول (19) والشكل (11) بأن نسبة العاملين الذين ساهمت المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام في زيادة مهاراتهم الفنية وتطوير قابلياتهم (86%)، في حين ساهمت المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص بنسبة (53%) من حجم العينة، بينما تشكل

نسبة العاملين الذين أجابوا بعدم مساهمة المنشآت التابعة للقطاع العام في زيادة مهاراتهم الفنية (14%)، وبلغت نسبة القطاع الخاص (47%) من مجموع حجم العينة.

جدول (19)

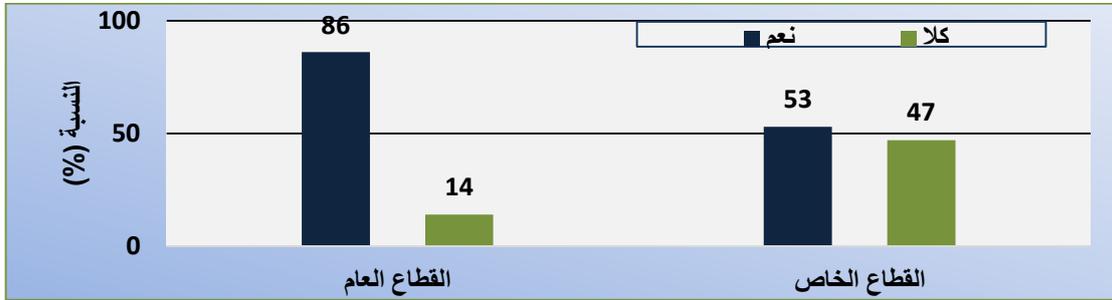
يوضح مدى تأثير المنشآت في زيادة المهارات الفنية وتطوير العاملين

القطاع الخاص				القطاع العام			
المجموع	كلا	نعم	المنشآت في زيادة المهارة الفنية	المجموع	كلا	نعم	المنشآت في زيادة المهارة الفنية
340	160	180	العدد	400	57	343	العدد
%100	%47	%53	النسبة المئوية	100	%14	%86	النسبة المئوية

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني لباحث، استمارة استبيان، 2018.

شكل (11)

يوضح مدى تأثير المنشآت في زيادة المهارات الفنية وتطوير العاملين



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (19).

ويترتب على مساهمة المنشآت الصناعية في زيادة المهارات الفنية للعاملين اثار اقتصادية واجتماعية تتمثل بزيادة انتاجيتهم وبالتالي زيادة الرواتب والأجور التي يتقاضونها وهذا ما يرفع من مستواهم المعاشي، بالإضافة الى ذلك فأن زيادة انتاجية العاملين سوف تنعكس على اقتصاد المنشآت الصناعية وهذا ما يجعل مردودها الاقتصادي جيد على مستوى الإنتاج القومي.

3-9 ملكية المواد للعاملين بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

أن ملكية المواد ونسبة الزيادة الحاصلة فيها بعد العمل بالمنشآت الصناعية المشمولة بالدراسة الميدانية هو مؤشر لتطور المستوى المعاشي للأفراد من خلال ارتفاع مستوى الدخل الفردي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (20) والشكل (12) و(13).

حيث نجد أن المواد المذكورة في الجدول أعلاه قد حققت زيادة ملموسة بعد العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام)، فملكية جهاز التلفزيون حققت زيادة مقدارها (84%) مقارنة مع فترة ما قبل العمل بالمنشآت الصناعية أما بالنسبة للثلاجة فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر ب(107%) عن الفترة التي سبقت العمل، ويوضح الجدول المذكور كذلك ملكية المجمدة قد حققت زيادة عالية تقدر (104%) عما كانت عليه قبل العمل بالمنشآت الصناعية

وكذلك الحال بالنسبة لملكية جهاز الكمبيوتر حققه زيادة كبيرة تقدر (224%) عن الفترة التي سبقت العمل، في حين شكلت نسبة الزيادة في الهاتف تقدر (220%) عما كانت قبل العمل، ان سبب هذه الزيادة الكبيرة في الملكية هو مؤشر على تطور المستوى المعاشي للعاملين من خلال ارتفاع مستوى الدخل الفردي لهم، اما ملكية السيارات فأنها حققت زيادة تقدر (229%)، من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج التطور الواضح في مستويات ملكية المواد بفعل زيادة مستوى دخول العاملين، مما انعكس هذا على تطور أسر العاملين، أما فيما يخص القطاع الخاص اتضح من خلال تحليل الجدول نسب الزيادة كانت ضعيفة والسبب في ذلك أن اغلب العاملين كانوا يعملون في شركات او في القطاعات الحكومية الأخرى.

جدول (20)

ملكية المواد قبل وبعد العمل بالمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك

القطاع الخاص				القطاع العام			
نسبة الزيادة %	بعد العمل	قبل العمل	ملكية المواد	نسبة الزيادة %	بعد العمل	قبل العمل	ملكية المواد
1.49	340	335	تلفزيون	84%	340	185	تلفزيون
0	340	340	ثلاجة	107%	380	183	ثلاجة
0	340	340	مجمدة	104%	360	176	مجمدة
23%	322	260	كمبيوتر	224%	211	65	كمبيوتر
8%	340	315	هاتف	220%	385	120	هاتف
15	320	278	سيارة	229%	320	97	سيارة
282%	340	89	مواد اخرى	282%	340	89	مواد اخرى

المصدر: الدراسة الميدانية، استطلاع وتثبيت ميداني للباحث، استمارة استبيان، 2018.

الاستنتاجات:

- 1- تبين من خلال الدراسة ان جميع المنشآت الصناعية المتواجدة في منطقة الدراسة تعود ملكيتها الى القطاع العام والقطاع الخاص.
- 2- تمتلك المنشآت الصناعية المتواجدة في محافظة كركوك اسواقاً تتعدى حدود المحافظة كصناعة النفط والغاز وصناعة الاسمنت وصناعة الطابوق، اذ تصل منتجاتها الى العديد من المحافظات مثل بغداد وصلاح الدين اربيل الموصل.
- 3- ضعف دور السياسات الحكومية في معالجة واقع التوطن الصناعي في محافظة كركوك وذلك من خلال ضعف الدعم الحكومي للمنشآت الصناعية الكبيرة مما أدى ذلك إلى توقف قسم منها عن الإنتاج بصورة جزئية، مع تراجع مستوى كفاءتها الإنتاجية والاقتصادية، ومن ثم ضعف مساهمتها في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة في المحافظة.
- 4- يترتب على مساهمة المنشآت الصناعية في زيادة المهارات الفنية للعاملين اثار اقتصادي تتمثل بزيادة انتاجيتهم وبالتالي زيادة الرواتب والأجور التي يتقاضونها وهذا ما يرفع من مستواهم المعاشي، بالإضافة الى ذلك فإن زيادة انتاجية العاملين سوف تنعكس على اقتصاد المنشآت الصناعية وهذا ما يجعل مردودها الاقتصادي جيد على مستوى الإنتاج القومي.
- 5- أما فيما يخص الدخل الحالي للعينة ويمكن ملاحظة الجدول (37)، الذي يوضح الدخل الحالية للعاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة كركوك (القطاع العام)، المشمولة بالبحث الميداني، نستنتج ارتفاع مستوى الدخل الفردي للعاملين بشكل كبير عما كانت مستويات الدخل قبل العمل بالمنشآت الصناعية وأن نسب الزيادة في معدلات الدخل واضحة من خلال فئات الدخل التي حددها الجدول رقم (37)، حيث شكلت الفئة (601-800) نسبة (43%) من حجم العينة .

التوصيات:

- 1- توفير قطع الغيار والأدوات الاحتياطية لمكائن المنشآت الصناعية، مما يسهل العملية الإنتاجية فيها دون توقف أو عرقلة.
- 2- اعتماد المهنية والمعايير العلمية الصحيحة في إدارة شؤون التنمية الصناعية، وذلك من خلال إعداد الكوادر العلمية والإدارية المتخصصة في هذا المجال بعيداً عن دور الاعتبارات الشخصية والحزبية والعشائرية، مع محاربة الفساد الإداري بكل أشكاله وضمن مختلف المستويات.
- 3- ضرورة استعمال التكنولوجيا الصناعية المتطورة التي تحقق أفضل استغلال للإمكانيات التنموية المتاحة مع تطوير الإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع.

4- على ادارة المنشآت الصناعية ان تقوم بتحديد مساحات أخرى لأغراض التوسع المستقبلي في الإنتاج، علما ان هناك مساحات واسعة تحيط بالمنشآت الصناعية من الممكن تحديدها واستغلالها في المستقبل.

المصادر

* مج (س x ك)

=س

ن

حيث أن: س: الوسط الحسابي

مج: حاصل الجمع

ك: التكرار

س: مركز الفئة

المصدر: مبادئ الاحصاء، عباس عدنان حميدان، واخرون، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص116.

* $\sum F_i X_i$

x=_____

$\sum F_i$

و Xi مركز الفئة

حيث ان \sum مجموع

و Fi التكرارات

15000

X=_____

3800

Xi = 39.473 القيمة سابقا

المصدر: مبادئ الاحصاء، عباس عدنان حميدان، واخرون، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص116.

المصادر:

1- صبحي احمد مخلف الدليمي، الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة كركوك، اطروحة دكتوراه (غير

منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، 2013، ص18.

2- رقية فاضل عبد الله الحسن ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الإقليمية في محافظة بابل، رسالة

ماجستير ، جامعة بابل ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ،2012،ص37-38.

3- محسن عبد علي ، تأثير مجمع صناعتي السكر والورق على مدينة المجر الكبير ، رسالة ماجستير

،(غير منشورة) مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد،1985، ص34.

الدراسة الميدانية: استمارة الاستبيان

1- أين كنت تسكن قبل إنشاء المصنع؟ المحافظة () القضاء () المدينة () 2- هل سبب سكنك بالمجمع

السكني بسبب ارتباطك بالعمل في المصنع؟ نعم () كلا () أم في أنشطة أخرى، انكرها..... 3- المستوى

العلمي، أمي () يقرأ ويكتب () ابتدائي () متوسط () ثانوي () بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه

() 4- عدد أفراد الأسرة () ذكور () إناث. 5- مهنة رب الأسرة، عامل () مهندس () أداري ()

مدير () 6- مجموع الدخل الشهري لرب الأسرة (دينار). 7- هل تعتمد الأسرة كلياً على الدخل الشهري

لرب الأسرة، نعم () كلا () أم هنالك مصادر أخرى إضافية، الوالدة نعم () كلا () بنسبة (%) الأبناء،

نعم () كلا () بنسبة (%).

كلا () . 8- حدد بأهمية نسبية كم يتم صرف من الراتب الشهري على التعليم (%) الصحة (%) المأكل والملبس (%) الترفيه (%) الادخار (%) توفير الكهرباء (%) الاتصالات (%) مجالات أخرى (%) = 100% 13- ماهي المشاكل الموجودة ضمن المجمع السكني... أ-..... 14- برأيك ماهي المقترحات التي تراها مناسبة لمعالجة تلك المشاكل... أ-..... ب-..... 15- هل طبيعة تصميم المجمع السكني من حيث نوع البناء ملائم، نعم () كلا () غير ملائم، نعم () كلا () مساحة الوحدة السكنية، ملائمة نعم () كلا () غير ملائمة نعم ()

18- هل تعتمد في سد احتياجاتك المنزلية (التسويقية) على سوق المجمع السكني التابع للمصنع نعم () كلا () . أم تعتمد على أسواق مناطق أخرى مثل 19-الإجابة ب (نعم أو كلا).. هل كنت تملك في منزلك قبل العمل في المصنع سيارة خاصة () ثلاجة () مجمدة () تلفاز () كمبيوتر () هاتف () أم بعد العمل في المصنع أصبحت تملك سيارة خاصة () ثلاجة () مجمدة () تلفاز () كمبيوتر () هاتف () . 1-ماذا تعمل قبل التحاقك بالمنشآت الصناعية() وما مقدار دخلك الشهري () . 21-ما هو سبب عمالك بالمنشآت الصناعية : للحصول على الراتب () للحصول عل السكن () القرب من المنشآت الصناعية () 22-ماهي نوع الوساطة التي تنقلك من والى مكان العمل : سيارة الحكومية () ، سيارة مؤجرة () ، دراجة هوائية () مشيا على الاقدام () 23-كم يستغرق وصولك الى العمل مكان العمل : ربع ساعة () ، ثلث ساعة () ، نصف ساعة () ، ساعة فأكثر 24-ماهي كلفة النقل التي تتحملها شهريا () بالدينار .